

النظم السياسية لدول الجوار الإقليمية

مقدمة

إنّ النظم السياسية بتعريفها الموجز: يقصدُ بها أشكال الحكومات المختلفة، والتي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية.

فقد كانت دراسة النظم السياسية في مراحلها الأولى، تقتصر على شكل وتوزيع السلطات، ونوع الحكومة، ولا تتعدى تلك الدراسات نشاطات السلطات بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ضوء ذلك، تطور الاهتمام بدراسة النظم السياسية في الوطن العربي، وغيرها من الأنظمة السياسية في العالم.

كما أن دراسة النظم السياسية لم تعد تقتصر على الجوانب القانونية فحسب، بل إمتدت الى تحليل أسلوب عملها، وإبراز دورها عملياً وواقعياً، ومكانتها الحقيقية في داخل المجتمع لكل نظام سياسي.

كذلك فإنّ لكل نظام سياسي أُسس يقوم عليها، وخلفية تاريخية يرجع إليها، وقاعدة حضارية وثقافية يستند إليها، وتطور اقتصادي يؤثر سلباً أو إيجاباً في المعطيات الروحية والمادية لذلك النظام نظرياً يمكن القول: بأن عالماً مدار ومحكوم بواسطة تعايش وتواجد عدة أنظمة مجتمعية، وأن لكل منها ذاتية محددة، بحيث يعمل كل نظام من هذه الأنظمة على حده.

مفهوم النظام السياسي:

يعد تحديد مصطلح (النظم السياسية) من الامور المعقدة، فضلا عن صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق إلى النظام السياسي، وذلك بسبب ما يثيره مصطلح السياسة من غموض وبعد عن التحديد. تتكون عبارة (النظم السياسية) لغةً من كلمتين، هما: (النظم) و (السياسية).

والنظم هي جمع نظام، والنظام هو ترتيب الامور على نحو معين، لتحقيق هدف محدد. وتتركز

افتراضات النظام System في النظرية العامة للنظم، بما يأتي:

1- إنّ النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

2- إن أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.

3- إن كل جزء من أجزاء النظام يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال عن الأخرى المرتبطة به.

وإن السياسة تتعلق بالسلطة في الدولة شكلا وموضوعا : تنظيمها وأشكال ممارستها ، وعملها ومجالات نشاطها . وبهذا يكون النظام السياسي على أساس الجانب الشكلي ، بمثابة نظام الدولة وما يتضمنه من تنظيم الحكم فيه ونشاط حكامها.

وهناك العديد من التعاريف للنظام السياسي، منها:

(مجموعة عناصر مهمتها الابقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته ، تديره سلطة سياسية) . وإن العناصر الأساسية التي يتألف منها النظام السياسي، هي: التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي. ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه.

وكذلك هو (مجموع المؤسسات والقواعد المتعلقة بتنظيم السلطة السياسية وممارستها). وأيضاً (الأطر القانونية للنشاط السياسي، وهو مجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة، سلطة تنظيم المجتمع).

وعرّف جابريل ألموند النظام السياسي على أنه : (مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الاهداف العامة لمجتمع ما ، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع ، والعمل على تنفيذها . وتدعم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية ، ويمكن فرض الخضوع لها بالقوة).

مفهوم الدول الإقليمية:

يستخدم مصطلح الدول الإقليمية للإشارة إلى الدول التي تربطها مجموعة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطيدة، وتكون هذه الدول متجاورة بمنطقة جغرافية معينة، وبالعادة ما يتكون من ثلاث دول على الأقل.

العناصر التي تتكون منها الدول الإقليمية:

تقسم الدول الإقليمية إلى ثلاث أقسام، وهي:

دول القلب: أو ما يسمى بمركز النظام فهي تلك الدول التي تمثل محور وأساس التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النظام الإقليمي، وكما أن دول القلب تشارك في الجزء الأكثر كثافة وحيوية من تلك التفاعلات الوطيدة ويكون لها الدور الأكبر فيها، وتقوم دول القلب بتحديد طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام الإقليمي.

دول الأطراف: أما دول الأطراف فهي بالطبع أعضاء في النظام الإقليمي، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية الدول الإقليمية كالدول القلب، إما بسبب اعتبارات جغرافية أو اعتبارات سياسية أو لكلاهما.

دول الهامش: إن دول الهامش توجد على هامش النظام الإقليمي وتكون مجاورة له جغرافياً، ولكن دول الهامش لا تعتبر جزء منه وليس لها دور في التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل الدول الإقليمية الأخرى، فدول الهامش هي بمثابة الجوار الجغرافي للنظام الإقليمي فقط.



المملكة العربية السعودية

مراحل نشأتها

بلغت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شبه الجزيرة العربية ولا سيما نجد، حدًا كبيراً من التدهور والانحطاط في أوائل القرن الثامن عشر، ومما لا شك فيه أن عدم وجود سلطة مركزية قوية ساعد على نشوب النزاعات القبلية والخصومة بين الحكام المحليين، الأمر الذي أدى إلى ضياع الأمن وفقدان الاستقرار، واضحت المنطقة مسرحاً للاضطراب والتمزق. وانعكس التدهور الاقتصادي والتمزق السياسي على الحياة الاجتماعية في معظم شبه الجزيرة العربية، فأصبحت مرتعاً خصباً لنمو البدع والخرافات والابتعاد من جوهر الدين الإسلامي الصحيح. في وسط هذه الظروف، ظهرت حركة كان لها تأثير كبير في الشؤون السياسية والاجتماعية للجزيرة العربية، وأصبحت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر-المحرك الأساس لتاريخ المنطقة، وهي دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

أولاً/ الدولة السعودية الأولى 1157-1233 هـ / 1744 - 1818م

يحتوي هذا المحور على بعض القضايا المهمة، منها:

1- غياب السلطة الفعلية للدولة العثمانية في المنطقة وانتشار الانحرافات العقدية

كانت الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، داخلة في نطاق الدولة العثمانية، على أن الموظفين العثمانيين لم يمارسوا سلطة فعلية خارج الأقطار الممتدة على ساحل البحر الأحمر وجانبي طريق الحج، وكانت بلاد نجد والمساحة الواقعة شرقيها تخضع لسلطات مستقلة يحكم أقطارها المختلفة زعماء محليون. فكانت المنطقة تعاني من التمزق السياسي، والمنازعات القبلية المتواصلة. أمّا العقائد والشعائر الدينية فقد انحرفت عن الإسلام القويم، مثل عبادة القبور والطواف حولها، والاستغاثة والاستعانة بالأشجار والصخور، وكلها كانت تمارس على نطاق واسع، وكلها من ضروب الشرك الأكبر الذي يخرج المرء من دائرة الإسلام.

في وسط هذه البيئة ولد محمد بن عبد الوهاب في العيينة من أسرة وجيهة من فقهاء وقضاة، وقد حصّل من شبابه الباكر الفقه الحنبلي عن أبيه، وقرأ مؤلفات في التفسير والحديث والتوحيد. وبدأ في أوائل عقده الثالث، يشجب ما وسمه بالاشراك من العقائد والشرائع الشائعة

في مجتمعه، فرفض ظاهرة الفساد والانحلال في غمرة الانخراط المعاصر، وأخذ بالشرعية وحدها.

وإضافة لما سبق، بسبب دعوته التوحيدية في بيان المظاهر الشركية الموجودة آنذاك، كثّف عدداً كثيراً من علماء المنطقة هجماتهم على الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحذروا الحكام بأن واجبهم أن يضعوا حداً لدعوته؛ مشيرين إلى أنّ غرضه إثارة عامة الناس للانتفاض على سلطة الزعماء الحاليين. وإنّ هذه المناشدة للقضاء على دعوة محمد بن عبد الوهاب لاقت ردّاً من (سليمان بن محمد) زعيم قبيلة بني خالد وحاكم منطقة الأحساء، وكتب إلى (عثمان بن معمر) حاكم العيينة، طالباً طرد الشيخ أو قتله، محذراً أنّه إن لم يفعل، قطع كل مساعدة اقتصادية عن العيينة. عندها بادر حاكم العيينة، خوفاً من انتقام سليمان إلى إقصاء الشيخ عن البلدة.

2- الهجرة من العيينة إلى الدرعية لإكمال المسيرة وتحقيق الهدف

بعد هذه الأحداث التي سبقت ذكرها، سار الشيخ محمد بن عبد الوهاب من العيينة إلى الدرعية استقرّ به المقام في بيت أحد تلاميذه وهو (عبد الرحمن بن سويلم)، وعندما علم الأمير محمد بن سعود بوصول الشيخ إلى الدرعية اتجه إليه والتقى بالشيخ الذي وضح له مبادئ دعوته وأهدافها التي كان له أثر في نفس الأمير محمد بن سعود وتبايع الاثنان على نصرة الدين. وكان هذا اللقاء أو ما يعرف باتفاقية الدرعية 1157هـ/1744م، بداية قيام الدولة السعودية الأولى. وأصبحت هذه الاتفاقية بمثابة النواة الأولى في بناء صرح الدولة السعودية الأولى، وتحولت الدرعية منذ ذلك اليوم إلى عاصمة دينية وسياسية وحربية، وهاجر إليها أنصار الشيخ من العيينة وغيرها من بلدان نجد، فازدحمت بهم الدرعية.

بعد هذه المبايعة بين الطرفين، كان يرجع الأمير إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب في كل أمور الدين التي تنظم كافة جوانب الحياة في الدولة. لذلك كانت البيعة بين الإمام والأمير نقطة تحول هامة في تاريخ الدعوة، وفي حياة نجد الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وفي تاريخ الصحوة الإسلامية الحديثة.

3- نهاية الدولة السعودية الأولى:

كان لنجاح الدولة السعودية الأولى في توحيد نجد وضم الأحساء والحجاز وجنوب غرب البلاد خاصة ضم الحرمين الشريفين إلى أراضيها، أثر كبير في سعي الدولة العثمانية إلى إنهاء حكم

الدولة السعودية الأولى؛ وذلك لاستعادة هيبتها أمام العالم الإسلامي، حتى تعود لها الصبغة الشرعية التي كانت تتمتع بها عندما كانت الحجاز تابعة لها. نتيجة لذلك، أوعزت الدولة العثمانية لواليها علي مصر- محمد علي باشا سنة 1222هـ/1808م، بالقيام بحملة القضاء على النفوذ السعودي في الحجاز والجزيرة العربية عموماً. في سنة 1226هـ/1811م، جهز محمد علي الحملة الأولى بقيادة ابنه طوسون، وبعد فشل طوسون في تحقيق الهدف، دعا الأمر لحضور محمد علي باشا بنفسه إلى ميدان القتال سنة 1228هـ/1813م، وحدثت عدة حروب ومناوشات بين الطرفين، لكنّها لم تكن حاسمة. وفي سنة 1229هـ/1814م، توفي الأمير سعود بن عبد العزيز، وخلفه ابنه الأمير عبد الله بن سعود. وفي سنة 1231هـ/1816م، أتت الحملة التي استهدفت لقضاء على الدولة السعودية الأولى بكاملها، وهي حملة إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا، وقد وصلت الحملة إلى ينبع، ومنها كان الزحف نحو وسط الجزيرة العربية، وبعد قتال استمر ثلاثة أيام متواصلة سلمت المدينة، ومن ثمّ اتجه إبراهيم باشا نحو وادي حنيفة بعد أن سقط إقليم الوشم في يده، ثم اتجه إلى ضرماء وبعد استيلائه عليها أصبح قريباً من الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى. حاصر إبراهيم باشا الدرعية لمدة خمسة أشهر، فأيقن الإمام عبد الله بن سعود أنّ الاستمرار في القتال لن يجديه نفعاً ولن يغير الموقف العسكري لصالحه، لذلك قرر الاستسلام حفاظاً على حياة من تبقى من سكان المدينة خوفاً من إبادة جميعاً في حالة استمرار المقاومة. وبأستسلام الإمام عبد الله وسقوط الدرعية سنة 1233م/1818م، سقطت الدولة السعودية الأولى وكانت نهايتها بنقل إمامها عبد الله بن سعود إلى مصر، ثمّ إلى الآستانة، وهناك تمّ تنفيذ حكم الإعدام فيه.

ثانياً/ الدولة السعودية الثانية 1233-1309هـ / 1818-1891م

مع أنّ الدولة السعودية الأولى انهارت من وجهة نظر السياسيين، إلا أنّها تركت في البلاد النجدية مقومات الدولة السعودية الثانية، إذ ظلت أفكار دعوة محمد بن عبد الوهاب ماثلة في أذهان الناس، وظل المجتمع النجدي يكن ولاء للأسرة السعودية التي تبنت الدفاع ضد حكم الترك ومحمد علي، وعلى رأس هؤلاء المؤيدين جماعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ذوي الرأي النافذ لما لهم من منزلة دينية مرموقة بين أفراد المجتمع النجدي، وزاد من تقرب الناس

لآل سعود ما وصلت إليه البلاد من أوضاع سيئة، ولما لمسوه من سوء المعاملة على يد الجند عندما دخلوا الدرعية ودكوا أبنيتها، وأسروا حوالي 400 فرد من آل سعود وآل الشيخ. فكانت هناك العديد من المحاولات التي كانت هدفها قيام الدولة السعودية من جديد فكانت أولى محاولات تأسيس الدولة السعودية الثانية كانت على يد مشاري بن سعود أخو عبد الله بن سعود الكبير وحدث ذلك عام 1236 هجري 1820 ميلادي وذلك تم بعد عامين فقط من سقوط الدولة السعودية الأولى. ولكن انتهى المطاف بتلك المحاولة سريعا بعدما أرسل محمد علي جيشاً بقيادة أبوش آغا قام بإسقاط دولة الأمير مشاري بن سعود بمساعدة بن معمر الذي أعلن ولائه للدولة العثمانية.

أمَّا بالنسبة إلى تأسيس الدولة السعودية الثانية فقد تمَّ قيام الدولة السعودية الثانية على يد الإمام تركي بن عبد الله بن سعود وقام بذلك بعد حصار الرياض الذي أدى إلى استسلام القوات العثمانية وطلبها الصلح فوافق الإمام تركي علي ذلك مقابل جلائهم عن نجد كاملة وبهذا قامت الدولة السعودية الثانية على يد الأمام تركي بن عبد الله بن سعود عام 1240هـ / 1824م. واغتيال عام 1249هـ / 1834م على يد إبراهيم بن حمزة أحد أتباع مشاري بن عبد الرحمن، وعلى إثر ذلك تسلم مشاري الحكم بالقوة إلى أن استطاع فيصل بن تركي أن يحاصره في الرياض ويقتله ويتسلم الحكم منه في نفس السنة.

ومن الجدير بالذكر، يمكن القول بأنَّ بوادر نهاية الدولة السعودية الثانية، كانت بوفاة الإمام فيصل بن تركي سنة 1282هـ/1866م، وكان له أربعة أبناء، هم: عبد الله وسعود ومحمد وعبد الرحمن. ونتيجة صراع داخلي على السلطة بينهم، أدى إلى إضعاف الدولة ثمَّ سقوطها على يد المنافس الداخلي ابن رشيد حاكم حائل عام 1309هـ/1891م، حيث هذا الصراع سبب لتمزيق البيت السعودي الحاكم ثمَّ تمزيق وحدة البلاد التابعة له، وبالتالي سيطر بيت آل رشيد على نجد والأترار على الأحساء وخرج أئمة آل سعود من الرياض ليعيش فترة طويلة لاجئاً في الكويت.

طبيعة النظام في عهد الدولة السعودية الأولى والثانية (1744م-1898م)

كان التنظيم الداخلي للدولة السعودية الأولى والثانية يقوم على أساس خمسة نظم

رئيسية وكان من أبرزها:

أولاً: الإمام:

- وهو الرئيس الأعلى للدولة وهو من يمتلك السلطات الفعلية في الدولة، ولقب الإمامة يتضمن يقصد به الزعامة السياسية والدينية، وكان الإمام يتمتع بجزء كبير من السلطات فكان هو صاحب الرئاسة السياسية، والإدارية، والمالية، والقضائية، والعسكرية.
- وكان للإمام صلاحية واسعة في أعماله، ويمتلك الإمام أيضاً الحق في إبرام المعاهدات وإعلان الحروب.
- كان هو الذي تُحل عنده الخلافات الكبرى والمسائل المعقدة.
- كان هو المسؤول الأول عن ميزانية الدولة من خلال إدارة بيت المال.
- وفي عهد الدولة السعودية الأولى والثانية اعتمد تعيين الإمام على مبدأين أساسيين؛ هما: موافقة أهل الحل والعقد في الدولة على الإمام المُختار ومبايعته، وبيعة المسلمين الواقعين تحت إمرته للإمام، والبيعة هي كانت بمثابة العهد على السمع والطاعة.

ثانياً: أمراء الأقاليم:

- بعد اتساع الدولة السعودية واشتمالها على عدة مناطق نجدية لم يعد الإمام محمد بن سعود قادراً على إدارة الدولة بمفرده، ولذلك فإنه استعان ببعض الأشخاص وقام بتعيينهم أمراء على الأقاليم كنائبين عنه في الحكم، وقد اشترط في هؤلاء الأشخاص ان يكونوا ملتزمين بتعليمات الإمام، كذلك يجب أن يكونوا ممن لديهم السلطة والجاه لدى ذويهم.
- ومن أبرز الواجبات التي يكون المسؤول عنها أمير الإقليم ما يلي: إدارة شؤون البلاد في الإقليم ورعاية شؤون الناس وفقاً لمبادئ الدولة وأوامر الإمام.
- جمع الزكاة وتوزيعه على مستحقيها.

ثالثاً: القاضي الشرعي:

- وهو الشخص الذي يكون مسؤولاً عن فصل الخصومات بين المتنازعين فضلاً عن الإشراف على أحكام الدين في الدولة.

- وقد جرت العادة في الدولة السعودية الأولى، والثانية على جعل قاضياً ومفتياً في البلدة الكبيرة أما البلدة الصغيرة فيكون فيها قاضياً فقط.

رابعاً: الشورى:

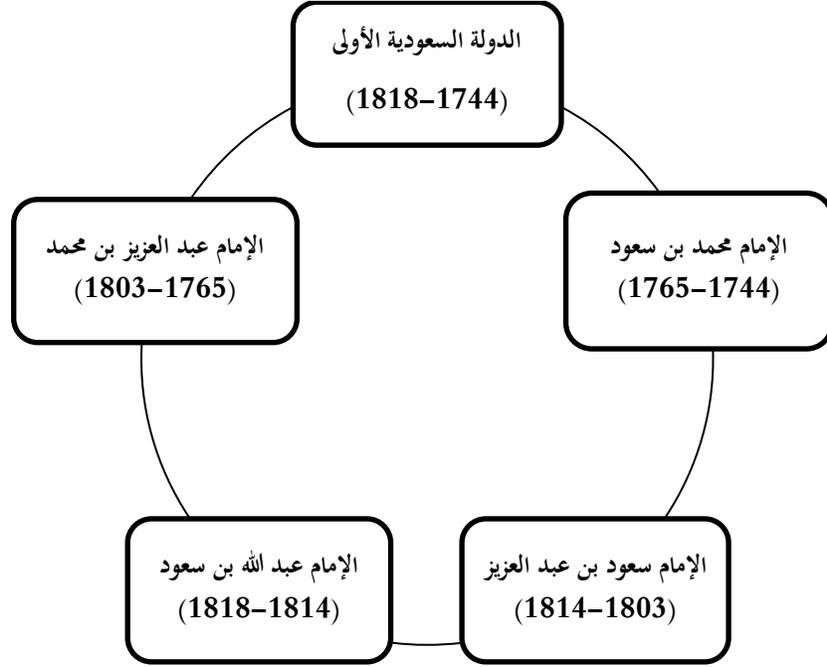
وتنقسم الشورى إلى قسمين، وهما:

- الشورى العامة: هي تلك التي يتم عقدها على شكل اجتماعات عامة وفي مناسبات محددة، ويكون ذلك من أجل دراسة بعض المشكلات المرتبطة بالإقليم، أو بعد حدوث فتور أو تمرد في بعض أقاليم الدولة، وتلك الاجتماعات يحضرها القضاة والفقهاء والأمراء والرؤساء المحليين، وشيوخ القبائل وأصحاب الفكر والقادة.

- الشورى الخاصة: هو نظام يضم عدداً من القضاة والفقهاء والأمراء والقادة وبعض أفراد الأسرة الحاكمة، وتجتمع تلك النخبة من أصحاب الرأي في الرياض بعد تلقي الأمر بذلك من الإمام، وللشورى الخاصة دور هائل في حالات الحرب.

خامساً/ المحتسبون (المطاوعة): وهم جماعة يزاولون وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

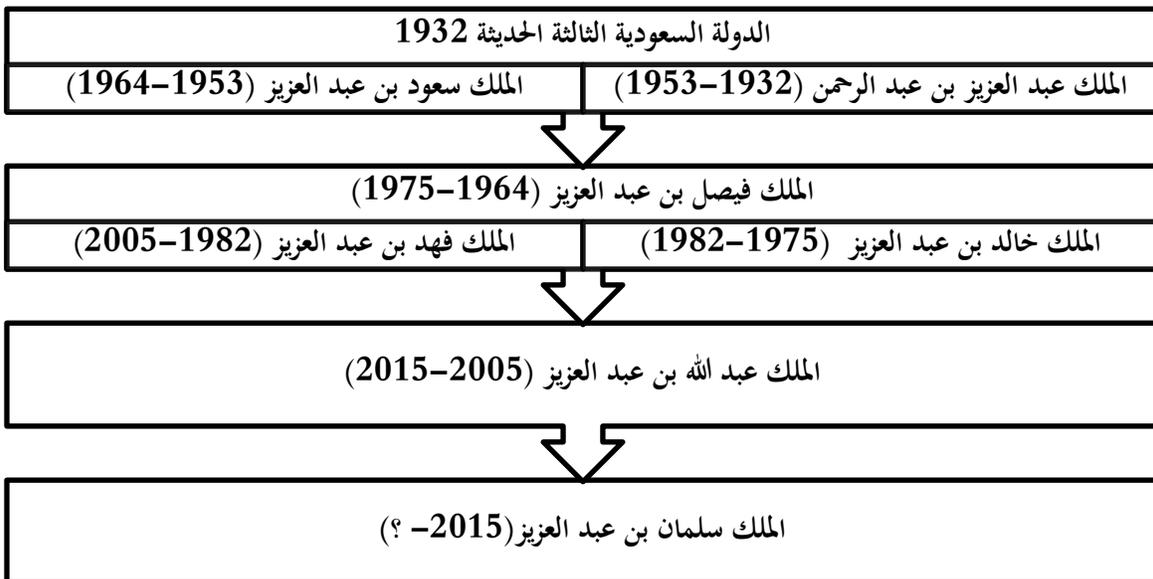
الرسم الهيكلي التوضيحي في الدول السعودية الأولى والثانية والحديثة



عدوان الدولة العثمانية ومقاومة الدولة السعودية الأولى وتدمير الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى

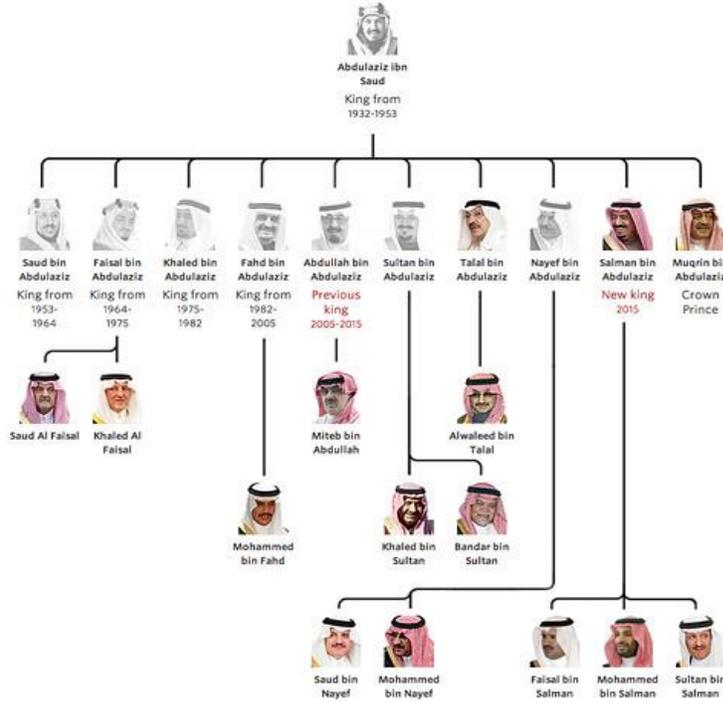


ضعف الدولة السعودية الثانية وعودة الزعامات القبلية المتناحرة



ثالثاً/ الدولة السعودية الثالثة 1351هـ/1932م

- تبدأ هذه المرحلة في 1901 عندما قام الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود باستعادة رياض العاصمة فضلاً عن مقاطعتي النجد والحساء في شرقي الجزيرة.
- وأرغموا الجيش العثماني على الانسحاب منها في 1906.
- وفي عام 1924 استولى عبدالعزيز على مكة واضطر الشريف حسين أن يتنازل على العرش لابنه علي بن الحسين أملاً منه ليصل الأخير إلى حل مع الملك عبدالعزيز، لكن الملك رفض ذلك، وبحلول سنة 1925 سيطر آل سعود على مقاطعتي عسير والحجاز الغربيتين وانتهت الحرب بسقوط المدينة المنورة وانتصار آل سعود، بذلك ضُمَّت الحجاز إلى نجد.
- نودي ابن سعود بالسلطان عبدالعزيز مَلِكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد بحلول عام (1928م)، وكان هذا هو الإسم القائم حتى يناير (1932م) عندما صدر أمر ملكي بالإعلان عن قيام المملكة العربية السعودية التي حلت محل إسم (المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها).



الدولة السعودية الثالثة "المملكة العربية السعودية" (1932م)

وقعت الحرب بين الشيخ مبارك الصباح وابن الرشيد في عام (1900م)، وكانت هذه فرصة للإمام عبدالرحمن ولابنه عبدالعزيز أن يشاركوا مع الكويتيين في الهجوم على نجد واستعادة الرياض العاصمة، غير أن ابن الرشيد انسحب إلى منطقة الطريف في القصيم مستدرجاً أعدائه وبعد معركة قاسية استطاع أن يلحق الهزيمة بالسعوديين والكويتيين معاً ويضطرهم للانسحاب إلى قواعدهم، لكن هجوماً مضاداً قام به عبدالعزيز بن عبدالرحمن على رأس فرقة تتكون من (42) رجلاً في عام 1901م، تمكن السعوديون من خلاله استعادة العاصمة الرياض، فضلاً عن مقاطعتي النجد والحساء في شرقي الجزيرة وأرغموا الجيش العثماني على الانسحاب منها.

أنشأ الملك عبدالعزيز في عام (1910م) قوة مسلحة ضاربة أطلق عليها اسم (الإخوان)⁽¹⁾ واستوطنهم في الهجر، وهي بمثابة قوة طليعية تقيم في مستوطنات نجد والتي لعبت دوراً كبيراً في القضاء على بقايا حكم آل الرشيد وتقويض سلطتهم ثم ضمان ولائهم بحلول عام 1921م، وطرد العثمانيين من الأحساء قبل ذلك في عام 1914م، هذا فضلاً عن الدور الكبير الذي لعبه الإخوان في نشر الأفكار الدينية التي بشر بها الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

توحيد نجد والحجاز وإعلان الدولة السعودية الثالثة

هكذا لم يبق أمام الملك عبدالعزيز عائقاً أمام دولته سوى وجود الشريف حسين في الحجاز والذي كان يعرف بعذائه للدولة العثمانية ولهذا السبب كان الانجليز يدعمونه ويمهدون له رئاسة الحجاز، لكن بإعلان شريف حسين نفسه ملكاً للعرب على المناطق الخاضعة للحكم العثماني دون أخذ الموافقة من الانجليز والتفاهم مع القبائل الموجودة وعلى رأسهم آل سعود دفع بالانجليز إلى إلغاء لقبه الجديد واقتصر على لقب ملك الحجاز فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعترض الملك عبدالعزيز على هذا الإعلان بشدة وراسل الانجليز وذكرهم بمعاهدة

⁽¹⁾ الإخوان أو إخوان من أطاع الله: حركة دينية تكونت من القوة العسكرية للقبائل البدوية واستقرت في هجر، أسسها الملك عبدالعزيز بن سعود في عام 1910 واعتمد عليها في توحيد المملكة، ويرجع سبب التسمية بهذا الاسم الى خلفية إسلامية تيمناً بالآية القرآنية: "انما المؤمنون إخوة"، ثم قضى عليها الملك بعد ان استغنى عليهم وكان ذلك في معركة السبلة عام 1929م.

دارين (ديسمبر 1915)⁽²⁾، ولما بلغ الصراع أشده بين آل سعود والأشراف -حكام الحجاز- وفي عام 1924 رَحِبَ الإِخْوَانُ بِإِعْلَانِ الْحَرْبِ عَلَى الْحِجَازِ وَأَشْعَلَتْ نَارَ الْحَرْبِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ، فَاسْتَوْلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى مَكَّةَ وَاضْطَرَّ الشَّرِيفُ حَسِينُ أَنْ يَتَنَازَلَ عَلَى الْعَرْشِ لِابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ أَمْلَأَ مِنْهُ لِيُصَلَّ الْأَخِيرُ إِلَى حَلِّ مَعَ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، لَكِنِ الْمَلِكُ رَفَضَ ذَلِكَ، وَبِحُلُولِ سَنَةِ 1925 سَيَطِرُ آلُ سَعُودٍ عَلَى مَقَاطِعِي عَسِيرِ وَالْحِجَازِ الْغَرِيبَتَيْنِ وَانْتَهَتْ الْحَرْبُ بِسُقُوطِ

(2) نص المعاهدة: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لما كانت الحكومة البريطانية من ناحية، وعبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود حاكم نجد والأحساء والقطيف والجبيل والمدن والمراسي التابعة لها، بالأصالة عن نفسه وورثته وخلفائه وعشائره من جهة أخرى، راغبين في توطيد الصلات الودية التي مر عليها وقت طويل ما بين الفريقين وتعزيزها لأجل توثيق مصالحهما، فقد عينت الحكومة البريطانية الليفتننت كولونيل السر برسي كوكس ك.ه. مي. آر. آي. كه. سي. المعتمد البريطاني في خليج العرب مفوضاً من قبلها لعقد معاهدة مع عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود.

أولاً: تعترف الحكومة البريطانية وتقر بأن نجد والحسا والقطيف والجبيل وتوابعها والتي سببها فيها، وتعين أقطارها فيما بعد ومراسيها على خليج العرب هي بلاد ابن سعود وآبائه من قبل. وبهذا تعترف بأن سعود المذكور حاكماً عليها مستقلاً، ورئيساً مطلقاً على قبائلها، وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده، على أن يكون ترشيح خلفه من قبله ومن قبل الحاكم بعده، وألا يكون هذا المرشح مناوئاً للحكومة البريطانية بوجه من الوجوه، خاصة فيما يتعلق بهذه المعاهدة.

ثانياً: إذا حدث اعتداء من قبل إحدى الدول الأجنبية على أراضي الأقطار التابعة لابن سعود وخلفائه بدون مراجعة الحكومة البريطانية وبدون إعطائها الفرصة للمخاطبة مع ابن سعود وتسوية المسألة، فالحكومة البريطانية تعين ابن سعود بعد استشارته، إلى ذلك القدر، وعلى تلك الصورة اللذين تعتبرهما الحكومة البريطانية فعاليتين لحماية بلدانه ومصالحه.

ثالثاً: يتفق ابن سعود ويعد بأن يتحاشى الدخول في مراسلة أو وفاق أو معاهدة مع أية أمة أجنبية أو دولة، وعلاوة على ذلك بأن يبلغ حالاً إلى معتمدي السياسة من قبل الحكومة البريطانية كل محاولة من قبل أي دولة أخرى في أن تتدخل في الأقطار المذكورة سابقاً.

رابعاً: يتعهد ابن سعود ألا يسلم ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر الأقطار المذكورة ولا قسماً منها، ولا يتنازل عنها بطريقة ما، ولا يمنح امتيازاً ضمن هذه الأقطار لدولة أجنبية بدون رضی الحكومة البريطانية، وبأن يتبع مشورتها دائماً بدون استثناء على شرط أن لا يكون ذلك مجحفاً بمصالحه الخاصة.

خامساً: يتعهد ابن سعود بحرية المرور في أقطاره على السبل المؤدية إلى المواطن المباركة وأن يحمي الحجاج في مسيرهم إلى المواطن المباركة ورجوعهم منها.

سادساً: يتعهد ابن سعود كما تعهد آباؤه من قبل، بأن يتحاشى الاعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التي هي تحت حماية الحكومة البريطانية ولها صلات عهدية مع الحكومة المذكورة، وألا يتدخل في شؤونها. وتخوم الأقطار الخاصة بمؤلاء ستعين فيما بعد.

سابعاً: تتفق الحكومة البريطانية وابن سعود على عقد معاهدة أكثر تفصيلاً من هذه على الأمور التي لها مساس بالفريقين.

حرر في 18 صفر 1334 هـ / الموافق 26 ديسمبر 1915 م.

ينظر إلى: د. حسين إبراهيم العطار، العلاقات البريطانية - السعودية في عهد الملك عبد العزيز، (القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2007)، ص 25-26.

المدينة المنورة وانتصار آل سعود، بذلك ضُمَّت الحجاز إلى نجد، وغطت الدولة السعودية مساحة في شبه الجزيرة العربية لم يتوحد مثلها منذ القرن السابع.

نودي ابن سعود بالسلطان عبدالعزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد بحلول عام (1928م)، وكان هذا هو الإسم القائم حتى يناير (1932م) عندما صدر أمر ملكي بالإعلان عن قيام المملكة العربية السعودية التي حلت محل إسم (المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها) ومن ثم صدر أمراً ملكياً بتكليف مجلس الوكلاء للشروع في وضع النظام الأساسي للمملكة وكذلك نظام توارث العرش وتشكيل الحكومة.

يمكننا القول في نهاية المبحث، إنَّ أسرة آل سعود قد بذلت العديد من الجهود حتى نجحت في النهاية في جمع القبائل المنقسمة وفك أواصر البناء البدوي إلى حد كبير عبر تغذيتهم بالفكر الديني، ومن ثم إنشاء دولة موحدة تكون لها ثقل نسبي داخلياً وخارجياً وهي -المملكة العربية السعودية-، تلك الدولة التي لم تكن قيامها بالأمر الهين على الإطلاق، لأن إنشاء دولة مترامية الأطراف في مثل هذا المجتمع القبلي لم تكن سهلاً لولا أن تداركها دعم علماء الدعوة السلفية من خلال جمع شمل القبائل المنقسمة على نفسها طوعاً أو كرهاً من أجل الولاء لآل سعود، ودعوتهم المنشودة.

المؤسسات الرسمية للنظام السياسي السعودي

النظام الأساس

المملكة العربية السعودية لاتمتلك دستوراً مدوّناً وإنما يستند على النظام الأساسي للحكم، والذي صدر بالأمر الملكي المرقم (أ/90) في عام 1992م إبان عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وهو بمثابة دستور يبين طريقة الحكم وطبيعة النظام السياسي في المملكة.

1- الملك وسلطاته

- جمع الملك كل السلطات في يديه، فهو يحكم ويملك لا يقيده شيء سوى أحكام الشريعة الإسلامية.

- لم يكن يستعين بالوزراء وانما كان له ديوان ملكي يدعمه مجالس استشارية باسم مجلس الوكلاء قام بتأسيسها في 1926م، في مكة والمدينة والطائف وأماكن أخرى لإدارة شؤون تلك المناطق.
- تخضع السلطات كلها لسلطان الملك، فهو يقوم بتعيين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم.
- وهو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية في البلد، ويمتلك الصلاحية المطلقة في إعلان الحرب وحالات الطوارئ.
- كما وله ان يفوض بعضاً من صلاحياته إلى وليّ العهد وفق أمر ملكي.
- يزاول الملك سلمان بن عبدالعزيز هذا المنصب منذ (2015/1/23) حتى الآن.

2- ولاية العهد

- ولاية العهد السعودية هو ثاني أهم منصب في المملكة.
- هو من يخلف ملك المملكة العربية السعودية بعد وفاته وتولييه مقاليد الحكم تلقائياً وتُبايعه الأسرة الحاكمة والشعب السعودي ملكاً على البلاد.
- ويصدر الملك الجديد (ولي العهد السابق) أمراً ملكياً في الوقت نفسه بتعيين ولي العهد الجديد، وولي العهد السعودي هو رئيس مجلس الوزراء.
- ويدير شؤون الدولة في غياب الملك خارج المملكة ويصدر بذلك أمراً ملكياً من الملك بتكليف ولي العهد في إدارة شؤون الدولة حتى عودته ويتغير بعد التكليف مسماه من (ولي العهد رئيس مجلس الوزراء) إلى (نائب خادم الحرمين الشريفين) حتى عودة الملك. تقوم هيئة البيعة السعودية باختيار ولي العهد بعد اجتماع أعضائها وتحديد ولي عهد جديد، أتى هذا النظام في عصر الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حيث لم يطبق من قبل في البلاد.

3- السلطة التنظيمية

هي السلطة المسؤولة عن تنظيم واقتراح آلية تنفيذ القوانين التي وردت في النظام الأساس.

• مجلس الشورى

- 1- أنشأ هذا المجلس في 1923، وتمّ إعلان نظامه بالشكل الحديث في عام (1992م)، بعد إقرار النظام الأساسي وهو النظام الذي يسري في المملكة حتى الان.
- 2- ويتم تعيينه من قبل الملك كما أنه يكون مسؤولاً أمام الملك وليس الشعب، ولكنه الان يتكون من (150) عضواً، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، على ألا يقل تمثيل المرأة فيه عن (20%) من عدد الأعضاء.
- 3- تكون مدة نفاذه أربعة أعوام هجرية.
- 4- ويتم تشكيل المجلس الجديد قبل انتهاء القديم على الأقل بشهرين.
- 5- في حالة رغب أحد الأعضاء في استقالة فإنه يقوم بتقديم استقالته لرئيس المجلس ومن ثم يتم عرضها على الملك، وحينئذ يقوم الملك باختيار عضواً يحل مكانه.

اختصاصات مجلس الشورى

وفقاً للمادة رقم (15) من نظام المجلس:

- يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، منها مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي فيها.
- دراسة الانظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه مناسباً بهذا الصدد.
- له الحق في تفسير الانظمة.
- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

صلاحيات مجلس الشورى

- يقوم المجلس بدراسة الانظمة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، وتُعدّل بموجب مراسيم ملكية.

4- السلطة التنفيذية

• مجلس الوزراء

صدر مرسوم ملكي في عام (1953م) بإنشاء مجلس للوزراء، وكان في البداية يتأسسه وليّ عهد المملكة، ويكون جميع الوزراء فضلاً عن القائد العام للقوات العسكرية عضواً فيه، ولم يكن يمارس سياسة الدولة الخارجية والداخلية، وكانت قراراته بمثابة توصيات لا تكون نافذة إلا بعد مصادقة الملك عليها، ثم صدر نظام جديد للمجلس في عام (1958م)، قام بتحديد أهداف ومسؤوليات وصلاحيات المجلس وشروطه.

وتوسّع النظام الجديد من صلاحيات المجلس، ولما تولى الملك (فيصل بن عبدالعزيز) الحكم أسند رئاسة مجلس الوزراء الى الملك، وعيّن وليّ العهد النائب الأول لرئيس الوزراء، ووزيرا في الوزارة، فأصبح هذا عرفاً سياسياً متداولاً حتى الان.

يتكون المجلس حالياً من (23) وزارة، وقد تم إعادة هيكلة مجلس الوزراء عدّة مرّات منها ما قام به الملك فهد بن عبدالعزيز في (سبتمبر/1993م)، إذ أصدر لوائح يتولّى المجلس بموجبها مسؤولية الصياغة والإشراف على تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية والعامة حيث يقوم المجلس بالاجتماع أسبوعياً برئاسة الملك أو من ينوب عنه، ثم أصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز في عام 2015 قراراً بإعادة صياغة المجلس، وتنصيب ولي العهد محمد بن سلمان نائباً لرئيس الوزراء ووزيرا فيه.

• مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية

حدّدت المادة رقم (18) من نظام المجلس لسنة (1958م) سلطات المجلس كما يلي:

- يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية، والاقتصادية، والتعليمية، والدفاعية، وجميع الشؤون العامة، ويشرع على تنفيذها.
- ويملك السلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية والسلطة الإدارية.
- هو المرجع للشؤون المالية ولجميع الشؤون المرتبطة في سائر وزارات الدولة والمصالح الأخرى.

- هو الذي يقرر ما يلزم اتخاذها من إجراءات ولا تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية نافذة إلا بموافقة، وإقرار مجلس الوزراء النهائية إلا ما يحتاج إلى إصدار أمر أو مرسوم ملكي طبقاً لأحكام هذا النظام.

5- السلطة القضائية

تنص المادة رقم (46) من النظام الأساسي للحكم في المملكة على أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على قرارات القضاة سوى الشريعة الإسلامية. لكن في الحقيقة للملك سلطة التدخل في جميع الإجراءات القضائية بل هو المعني بتنفيذ القرارات الصادرة منها كما نصت المادة (50) من نظام الأساسي للحكم، وبناء على ما سبق تنقسم السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية إلى أجهزة قضائية نذكر منها:

أ- القضاء الشرعي: هو عبارة عن مؤسسة شرعية لها سلطة الولاية العامة المسؤولة عن النظر في كافة المنازعات التي تنشأ في المجتمع السعودي أيّاً كانت طبيعتها أو أطرافها، ويتكون الهيكل القضائي من المحاكم العامة والجزائية، محكمة التمييز، ومجلس القضاء الأعلى.

ب- مجلس القضاء الأعلى: يتكون مجلس القضاء الأعلى من (11) عضواً موزعين على هيئتي المجلس، خمسة منهم متفرغين بمنصب رئيس محكمة التمييز، وهم الهيئة الدائمة والتي تتم تعيينهم بأمر ملكي، والخمسة الآخرون غير متفرغين يكونون من أعضاء الهيئة. المهام التي يقومون بها، منها ما هي قضائية مثل الإشراف على المحاكم وفق الحدود في نظام القضاء، ومنها ما يتعلق بالأمر ذات طابع التنظيمية، وأيضاً هناك بعض الاختصاصات الإدارية تقوم بها الهيئة.

ج- ديوان المظالم: انشئ الديوان عام 1954م بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء، وأخذ صفة الاستقلالية من مجلس الوزراء عقب صدور مرسوم ملكي في عام 1955 (الطائي)، 2009، (ص127)، وأصبحت سلطة قضائية إدارية مستقلة ترتبط بشكل مباشر بالملك ورئيسه الذي يكون على درجة وزير ويتم تعيينه بعد إنهاء خدماته بأمر ملكي، ومن مهام الديوان النظر في المنازعات المرتبطة بالعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها، وتلقي الدعاوي وبعض الطلبات الإدارية ورفعها إلى الجهات المعنية.

د- هيئة البيعة: أصدر الملك مرسوماً ملكياً بتأسيسها في كانون الأول 2007، ثم صدر نظام الهيئة في السنة نفسها. وتتكون الهيئة من (35) عضواً يرأسها أكبرهم سناً، وتتمثل مهامها في آلية انتقال وتوارث الحكم في اختيار الملك وولي العهد في المستقبل أي لا يسري نظام الهيئة على الملك وولي العهد الحاليين (أي حال صدور القرار)، ويكون الحكم وفقاً للمادة الأولى لنظام الهيئة في الأحياء من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وأبناء الأبناء من الأموات، وتم تعيين الأمير مشعل بن عبدالعزيز حاكم مكة المكرمة رئيساً للهيئة، ووظيفتها انتخاب الملك بالاجماع او ثلاثة ارباع اعضاء الهيئة وتسمية الملك الجديد فور وفاة الملك.

المؤسسة الدينية

تلعب المؤسسة الدينية دوراً بارزاً في النظام السياسي السعودي، بيانها كالتالي:

أولاً: التدرج الهرمي للمؤسسة الدينية

تتكون المؤسسة الدينية من عدة هيئات ومؤسسات رسمية كالتالي:

(1) دار الإفتاء:

- * يرأسها المفتي العام للمملكة.
- * وهو أكبر منصب شرعي في البلاد حسب النظام الأساس للحكم (الدستور السعودي)، إذ جاء فيه: "مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصهما"⁽³⁾.
- * يُعين بأمر ملكي يصدر من الملك، ويرأس هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.
- * وهذا المنصب منذ إنشائه في عام 1953 بموجب مرسوم أصدره الملك عبد العزيز آل سعود، شغله ثلاث شخصيات فقط، هم:
 - 1- محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1953-1969). (ولمّا خلا منصبه حل محله وزير العدل (1969-1994)).
 - 2- عبد العزيز بن عبد الله بن باز (1994-1999).
 - 3- عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ (1999- حتى الآن).

(3) المادة 45 الخامسة والأربعون من النظام الأساس للحكم (الدستور السعودي).

(2) هيئة كبار العلماء:

* في مرحلة الستينيات والسبعينيات في القرن العشرين بدأ نفوذ "هيئة كبار العلماء" في السعودية يتسع ويكبر عبر "المؤسسة الدينية الرسمية".

* لذلك أصدر الملك فيصل بن عبد العزيز المرسوم الملكي رقم أ/173/1970م بإنشاء هيئة كبار العلماء وتعيين 17 شيخاً كأعضاء يشكلون هذه المؤسسة الجديدة.

* وحسب المرسوم الملكي المذكور في المادة الثالثة حددت مهام ووظائف هيئة كبار العلماء:

أ- إبداء الرأي فيما يحال إليها من ولي الأمر من أجل بحثه وتكوين الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية فيه.

ب- التوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامه ليسترشد بها ولي الأمر وذلك بناءً على بحوث تجيء تهيئتها وإعدادها طبقاً لما نص عليه في هذا الأمر واللائحة المرافقة له.

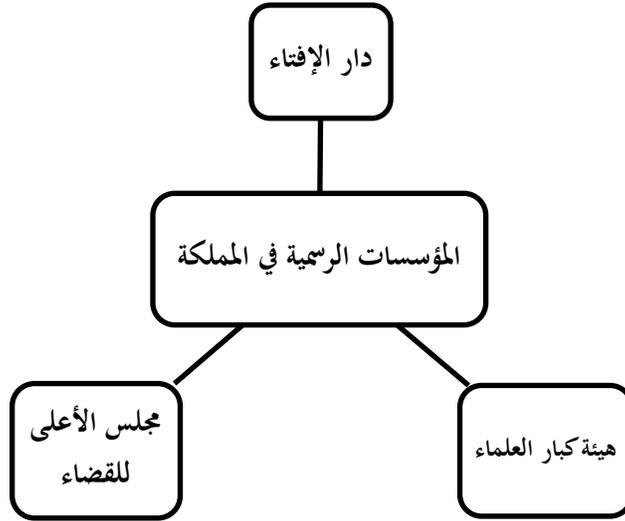
بمفهوم آخر، تعمل الهيئة كهيئة استشارية في قضايا القانون العامة ولتسهيل قرارات الملك.

(3) مجلس القضاء الأعلى:

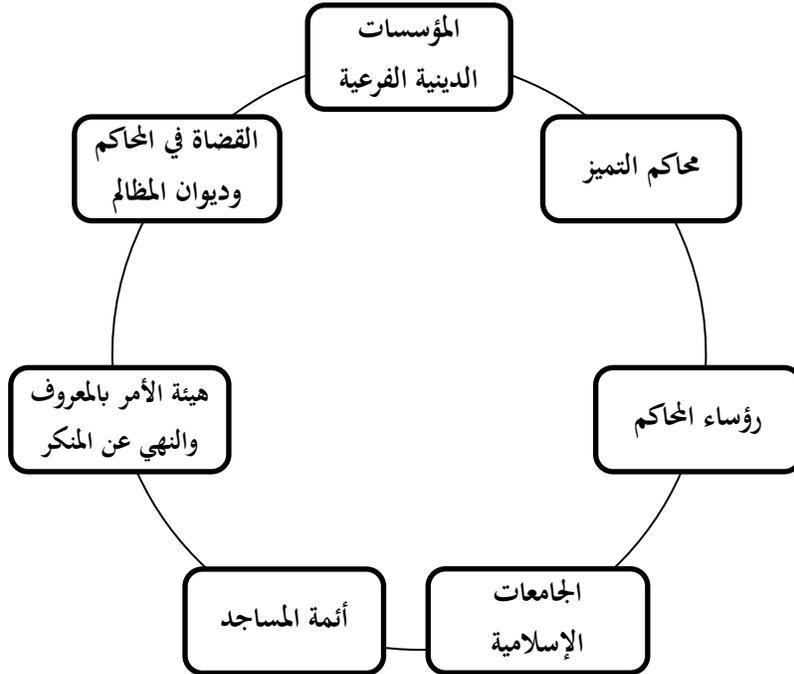
يأتي "مجلس القضاء الأعلى" في المرتبة الثالثة ضمن هرم الزعامة الدينية، وقد أنشئ عام 1975م، وكان يرأسه عادة من يعتبر أرفع القضاة منزلة. لكن الحكومة قامت في السنوات الأخيرة بمراعاة التطوير القانوني والإداري عند اختيارها لأعضائه. والمجلس هو مرجع قضاة المملكة. وترجع إليه القضايا الكبرى التي يتعذر حسمها في المحاكم، أو التي يجب إرجاعها إليه بحكم القانون، مثل أحكام القتل.

وبعد هذه المؤسسات الرئيسة، هناك مؤسسات دينية وقضائية وتعليمية وأهلية أخرى منظمة وترتبط مع بعضها البعض بطريقة شبكية لتمثل هذه المؤسسة الرسمية، التي تدافع عن النظام القائم وديمومته. يأتي دور مؤسسات أخرى، مثل: محاكم التمييز، رؤساء المحاكم، القضاة في المحاكم وديوان المظالم، هيئة الأمر بالمعروف، الجامعات الإسلامية، وأئمة المساجد.

هيكل توضيحي للمؤسسات الدينية الرئيسية في السعودية



هيكل توضيحي للمؤسسات الدينية الفرعية في السعودية



وأخيراً نلاحظ أنّ السلطات أو الهيئات الموجودة وضعت تحت رقابة شديدة لدى الملك، فالملك لا يمارس سلطته التنفيذية فحسب، وإنما احتكر السلطات الثلاثة على نحو شبه كُلي، بحيث لا توجد سلطة تفوق سلطة الملك أو حتى تقيده غير الشريعة الإسلامية. وأنّ منطقة شبه الجزيرة العربية لم تشهد وحدة واستقراراً مثل الذي شهدها بعد قيام المملكة العربية السعودية، وإن كانت لنشأة تلك الدولة صولات وجولات فرضتها الطبيعة القبلية للمنطقة، وتعرضها للحروب الداخلية وتدخلات القوى الأجنبية فيها، إلا أنّ المملكة استطاعت بفعل بعض العوامل الدينية، وزعامة آل سعود القبلية، أن تتغلب على تلك المصاعب نحو بناء دولة مترامية الأطراف.

قائمة المصادر

- أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، الجزء الأول، (بيروت، دار الكاتب العربي، 1965).
- أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، (بيروت، دار الساقى، 1990).
- حسين إبراهيم العطار، العلاقات البريطانية - السعودية في عهد الملك عبد العزيز، (القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2007).
- عبد الفتاح حسن أبو عليّة، تاريخ الدولة السعودية الثانية، (الرياض، دار المريخ، 1991).
- فيصل بن مشعل آل سعود، التطور التاريخي للملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002).
- عبد الرحمن الرفاعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، الجزء الأول، (القاهرة، مطبعة النهضة، د.ت).
- عبد العزيز الخضر، السعودية سيرة دولة ومجتمع، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011).
- عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف، الجزء الأول، (الرياض، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، 1982).
- فواز ذنون، هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة دراسات إقليمية، (العراق، جامعة الموصل،).

- فيصل بن مشعل آل سعود، موجز تاريخ الدولة السعودية، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2018).
- محمد العرقان - ياسر الخزاعلة، النظام السياسي الأردني، (عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020).
- نذير جبار حسين، الدولة السعودية في عهد فيصل بن تركي، (بغداد، دار ومكتبة عدنان، 2016).
- محمد حسن دخيل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، (بغداد، 2014).
- هاندر عبد الخالق محمد، توظيف المؤسسة الدينية لشرعنة السلطة السياسية من المنظور الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة للنموذجين السعودي والمصري، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، (أربيل، جامعة صلاح الدين، 2023).
- هيو عبد الخالق أحمد، إصلاح النظام السياسي السعودي في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، (أربيل، كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين، 2020).